إدارة الصـــراع الخارجـــي على شـــبه جزيرة القـــرم

د. عـــون عبدالله محمد الحرابـــي ـ كلية الاقتصاد بالعجيلات – جامعة الزاوية.

المقدمـــــــــة :

جاءت أزمة شبه جزيـــرة القـــرم في فصل جديد من فصول التنافس السياسى الآخذ في التصاعد بين القـــوى الدولية بشكل يزيد من حساسية الوضع الدولي، كما أن الصراع السياسى في أوكرانيا لن يكون فقط مجرد صراع سلطة، بل سيتحول إلى صراع على المصالح والنفوذ السياسيين بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في ثانى أكبر الجمهوريات السوفييتية سابقا.

وبناءً على ذلك تُعتبر أوكرانيا مطمع لكل من روسيا وأوروبا والولايات المتحدة بسبب موقعها الإستراتيجي الذي هو بمثابة سلاح ذو حدين ، حيث إنها حلقة وصل بين قوتين عظمتين وهي القـــوة الشرقية والغربية، وهي بذات الوقت البوابة الأمنية الخلفية لروسيا.

إنّ عملية إدارة الصراع عملية مهمة ، يمكن أن تستفيد من هذه الصراعات إيجابياً وتوجهها الوجهة الصحيحة، وبالتالي فإن إدارة الصراع لا ينبغي من خلالها التخلص من الصراع بشكل نهائي ، وإنما العمل على تخفيض تكاليفه والاستفادة من عائده الإيجابي ، وأما عن طبيعة إدارة الصراع حول شبه جزيرة القرم ، فنلاحظ ميل أطراف الصراع الخارجي لاستعمال عوامل الضغط والضغط المضاد فيما بينهم كلٌ حسب ما يتوافق مع مصلحته ، مع علم كلاً طرفي النزاع أنه ليس من مصلحة أي طرف اللجوء لاستخدام القوة ، لأن نتائج ذلك الفعل ستعود بالسلب على كلا الطرفين، وهنا جاء دور ما يعرف بالإدارة التكتيكية التى تعاملت معها أطراف الصراع في شبه جزيرة القرم.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على التساؤلات الآتية:-

1- ما هي العوامل التى أدت الى تدخل روسيا والغرب فى الأزمة الأوكرانية؟

2- ماهي نتائج تدخلات روسيا والغرب فى الأزمة الأوكرانية؟

3- كيف أدارت القوى الخارجية الصراع على شبه جزيرة القرم؟

فرضيات البحث:

إنّ طرح إشكالية كيف أدارت القوى الخارجية الصراع على شبه جزيرة القرم،

يحتم علينا وفي سياق الإجابة عن تلك الإشكالية معرفة العوامل والمحددات الأساسية التي لجأت إليها القوى العظمى في عملية إدارتها للصراع، وكذلك تركيز القوى العظمى على أدوات الضغط المختلفة فيما بينهم من أجل التأثير في مسار الصراع، حيث أن تلك الإدارة التكتيكية كانت متباينة في أغلب الفترات ما بين تصعيد وتهدئة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى.

أهمية البحث:

1- دراسة موضوع إدارة الصراع الخارجي على شبه جزيرة القرم ، هي تبيان وسائل الضغط وردود أفعال أطراف الصراع التي تصب نحو إدارة الصراع حسب مصلحة كل طرف، سواء كانت تلك المصلحة تتعلق بالناحية الاقتصادية أو بالناحية السياسية.
2- مدى مساهمته فدراسة الصراع حول شبه جزيرة القرم، وامتداد هذا الصراع لبقية الأزمات الدولية.
3- توضيح حجم التوتر العالمي الذي أحدثته الأزمة الأوكرانية بشكل عام وأزمة القرم خاصّة، ومدى تهديدها علاقات فاعلين دوليين كبار.

4- إن الصراع الراهن الذي نشهده على هذه المنطقة، ما هو إلاّ لبسط السيطرة على مناطق أخرى تعد مهمة لجميع الأطراف، فامتلاك القرم يعني السيطرة على البحر الأسود.

5- تسعى الولايات المتحدة وحلفائها لمنع روسيا من ضم شبه جزيرة القرم لها، حفاظاً على مصالحها في المنطقة.

بناء على ما سبق وللوقوف على واقع إدارة الصراع الخارجي على شبه جزيرة القرم، فإن هذا البحث سيتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهى:

المحور الأول: إدارة الأدوات السياسية ، والمحور الثاني: ادارة الادوات الدبلوماسية والعسكرية ، والمحور الثالث: إدارة الأدوات الاقتصادية.

المحـــور الأول ـ إدارة الأدوات السياسية:

إن الصراع على شبه جزيرة القرم يمثل أحد أهم المناطق استراتيجيا في الصراع الدائر بين القوى العظمى حالياً، فهي تعتبر بالنسبة لروسيا حجـر الأساس في عملية النهوض كي تصبح قــوّة عظمى على المسرح العالمي ، فمن غير القرم خاصة، وأوكرانيا عموماً ستضعف القوة الروسية بشكل كبير، وسيتقلص نفوذها في الدول الأسيوية أكثر فأكثر الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب صراعات قد تندلع مع الصين والدول الناشئة في آسيا الوسطى ، أما في حال استطاعت روسيا بسط سيطرتها على أوكرانيا فستتحول بذلك إلى قوة عظمى وسيصبح لديها القدرة على مجابهة الغرب وتحد من سيطرته على مستوى العالم[1] ، خاصة أن سيطرة روسيا على أوكرانيا عموما هي ضمن صراع مع المعسكر الغربي ، وهو ما يوضّـــح ضم روسيا لشبه جزيرة القرم لبدء بسط نفوذها على تلك المنطقة والسعي من خلالها لتوسيع كيانه وفرض سيطرتها وفقا لما يتماشى مع استراتيجيتها. إلاّ أنّ هذا الطرح يحكمه واقع دولي ما بين الطموح الروسي والواقع –والإستراتيجية الغربية من جهة أخرى ، ومن خلال الصراع على شبه جزيرة القرم نجد أن روسيا تصرّ أن تدخلها العسكري في شبه جزيرة القرم ينسجم مع قواعد القانون الدولي، لأنها تدافع عن الناطقين باللغة الروسية ، وتبرر تدخلها بانقلاب حدث ضد الرئيس الشرعي أبعده عن السلطة ، وتم ذلك بمساعدة القوى الغربية ، ولهذا، فهي تسعى لحماية الشرعية والأمن معا، فيما يرى الغرب أن تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية بشكل عام والقرم خاصة ، هو منافٍ لمبادئ وقواعد القانون الدولي [2] ، وتعتبره تدخل في الشؤون الداخلية.

إنّ مبدأ السيادة الذي يقـــره ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الأولى من المادة الثانية على أنه " تقوم الهيئة على المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، كذلك من الفقرة السابعة من نفس المادة " ليس في هذا الميثاق ما يســوغ للأمم المتحدة التدخل في الشــؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"، ويترتب على مبدأ السيادة كذلك أن الدول متساوية قانونياً إذًا ليس هناك تدرج في السيادات بأن تكون هناك سيادة أعلى من أخرى، ومعنى ذلك أن الحقوق والواجبات التى تتمتع بها الدول متساوية من الناحية القانونية حتى وإن كان هنالك فروق من ناحية الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية والموارد الاقتصادية ودرجة التقدم العلمي، كما ويحظر القانون الدولي تدخل أي دولة في شــؤون الدول الأخرى ؛ إذ كل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون التدخل من دولة أخرى، وفي هذا الصدد نشير

إلى إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، قد اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم36-103 المؤرخ فـــي 9 ديسمبر 1981.

إن مبدأ سيادة الدول يعتبر من أبرز المصطلحات في القانون الدولي العام ، وفي علم السياسة عامة، إلا أن هذا المبدأ كان غامضا في الماضي ثم أخـــذ يتطور بتطور التاريخ والحضارات والعلو ، حيث إن السيادة كانت مطلقة في الماضي ، إلا أنها وفي العصر الحديث خاصة بعد الحرب العالميتين الأولي والثانية ، أصبحت مسألة مقيّدة نسبياً، وكان للتغيير في ميزان القوى العالمية أثرٌ واضحٌ على السيادة القومية ، فمن ناحية أخرجتها بشكل ثابت من عزلتها القديمة ، فكان على مفهوم السيادة أن يواجه تحديات صعبة أولها أن الظروف الدولية أصبحت بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة أكثر الحاحاً لها للانطواء تحت تنظيم دولي يرعى حقوقها ويصون سيادتها، ثانيها، أن هذه الظروف جعلت موضوع التضحية بجـــزء من السيادة أمرًا ممكناً ومقبولاً في سبيل إحلال الأمن والسلام[3].

وقد فرض الميثاق أوضاعا تسمح بالتدخل في الشـــؤون الداخلية للدّول، كما في الفصل السابع من الميثاق ، أو الإشارة إلى مواثيق حقوق الإنسان التي تعطي المجتمع الدولي الحق في التدخل في شؤون أى دولة تخرق ما تتضمنه تلك المواثيق ، فنلاحظ أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهر اهتمام عالمي بحقوق الإنسان وحرياته، على الرغم من ذلك فإن تجاهل قواعد القانون الدولي أو التناقض في تطبيق قواعده في أكثر من منطقة في العالم سواء بالنسبة لحقوق الإنسان أو حفظ الأمن والسلم الدوليين، وحيث يهدف التنظيم الدولي عموماً إلى غايتين، تتمثلان في إحلال وحفظ السلام وترقية التعاون الدولي، ومن أجل تحقيق هاتين الغايتين يجب أن تنطلق العلاقات الدولية من مبدأ أساسي في القانون الدولي، هو مبدأ عدم التدخل، الذي أصبح قاعدة آمرة، لا يجوز انتهاكها، حيث أن كل دولة تميل إلى تفسير مبدأ عدم التدخل بما يتلائم مع موقفها في ميدان العلاقات الدولية، وأحيانا نجد اختلاف بين الدول حول القيم واجبة الحماية والتصرفات المحظورة[4] .

ونلاحظ من خلال الصراع حول أوكرانيا وشبه جزيرة القرم تحديداً أن سيادة الدولة أصبحت منتفية بعد التدخل الخارجي فيها " التدخل الروسي والغربـــي"، وذلك من خلال دعمهم لأطراف النزاع الداخلي من أجل الحصول على صفحة في تاريخ الصراع الدولي ، كما أن الصراع حول شبه جزيرة القرم حكم من خلال ملفات دولية وأزمات

دولية أخرى، على سبيل تقديم تنازلات من القوى العظمي المشتركة في إدارة الصراع كلا وفق رؤيته الخاصة التى تحقق المصلحة الاستراتيجية له، فإدارة الصراع على شبه جزيرة القرم والأزمة الأوكرانية بشكل عام هـــي جزء من ملفات إدارة أزمات دولية أخـــرى لا تقل شأناً عنها، بل أن تلك الملفات أصبحت صفحات مهمة في إدارة الصراع على القرم – أيضا- ، ومثال ذلك الحديث عن الأزمة السورية والملف الإيراني، ولا شكّ أن الأحداث التي شهدتها شبه جزيرة القرم شكلت منعرجاً جديداً شغل الرأي العام العالمي بتساؤلات عديدة حول مستقبل العلاقة بين روسيا وأمريكا، ومدى تأثير هذا الخلاف على الأزمة الأوكرانية.

بداية يجب الاشارة إلى أن الخلاف الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول الأزمـــة الأوكرانية هو ليس بالخلاف الوحيد بينهم ، بل هو امتداد لمسلسل تنافسي طويل، فروسيا تعتبر من أشد الداعمين للنظام السوري ، والذي يعتبر حليفها في الشرق الأوسط، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى جاهدة منذ زمن طويل نسبياً لإسقاط النظام السوري الحالي، وذلك باعتباره أحد مراكز الممانعة لسياساتها في الشرق الأوسط، ووجدت في الثورة السورية ضالتها لمساندة المعارضة، أملا في إسقاط النظام، لكن الدعم الروسي والإيراني حالا دون ذلك.، وقد تبلور الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة عندما أتهم النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد شعبه، ولم يحلْ دون رغبة الولايات المتحدة في التدخل العسكري في سوريا[5] .

والأكثر من ذلك أن روسيا أوجدت الحل للإدارة الأمريكية للابتعاد عن شبح التدخل العسكري في روسيا، والذي كان سيتم اللجوء إليه في حال ثبت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيمياوية ضد شعبه، وتمثل ذلك الحل في الطرح الروسي والذي كان مفاده أن يتم تجريد النظام السوري من الأسلحة الكيمياوية، في مقابل ضمان عدم التدخل العسكري، وبالفعل قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك الطرح الروسي، مما عد انتصارا دبلوماسياً لروسيا، ثم ازدادت درجات التوافق بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الملف السوري عندما تم الاتفاق بينهما على التوصل لاتفاق مبدئي للتسوية لهذا البرنامج في إطار سلمي وفقاً للرؤية الروسية.

تبرز أهمية الملف النووي الإيراني ليس بحسبه قضية داخلية فقط ؛ بل كورقة ضغط دولية وإقليمية، وعلى الرغم من التخوفات الإسرائيلية والتركية والخليجية من نوايا إيران الساعية لامتلاك القوة النووية، فإن الغرب وروسيا يعتبرانه غنيمة سياسية؛ إذ أن التجاذبات الروسية الغربية حيال أوكرانيا معرضة بأن تلقي بظلالها على الملف

النووي الإيراني، إضافة للمخاوف الأمريكية في الفترة الأخيرة من احتمالية إقدام روسيا على إيقاف تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الملفات الإقليمية خاصة الملف النووي الإيراني(6) ، وذلك بسبب توتر العلاقة بين البلدين بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وبذلك أصبح الهدف الأساسي أمام الإدارة الأمريكية بأن تمنع روسيا من عرقلة المفاوضات بين إيران والغرب.

وفي الحقيقة أن الملف النووي الإيراني لا يزال ورقة ضغط قوية لدى روسيا من الممكن استخدامها ضد الغرب، غير أن هذه الورقة لا يمكن حصرها فقط في السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وإنما هناك هامش من الحركة ممكن لروسيا استخدامه دون التأثير على مصالحها الاستراتيجية ومحيطها الأمني، فمسألة الحديث عن الوصول إلى إتفاق روسي إيراني بشأن تصدير نصف مليون برميل من النفط يومياً إلى روسيا في مقابل تصدير روسيا لإيران الكميات التى تحتاجها من المواد الغذائية وغيرها، إضافة لسعي إيران لأنشاء مفاعلات نووية جديدة بالتعاون مع روسيا، هي خطوات تؤدي إلى خرق العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران لا سيما تصدير النفط الذي يعتبر المؤثر الحقيقي بين العقوبات الاقتصادية الاخرى، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على القطاع المالي.

إن عودة روسيا في مشابهة بين الدور السوفياتي السابق في الخمسينات والستينات وما يتوقع من العودة الثانية لروسيا من تحالفات عسكرية، ومحاور مناهضة للسياسات الأمريكية، يحمل في طياته رؤية ترى أن روسيا تستغل التوتر والاضطراب في علاقات دول المنطقة مع الولايات المتحدة في تسجيل نقاط قوة جديدة، واستعادة مواطئ قدم في دول لا تزال في المجال الأمريكي(7) .

وقد أكدت العديد من التحليلات أن الولايات المتحدة الأمريكية على مشارف إنهاء وجودها في المنطقة العربية، خاصة بعد قربها من التخلي عن نفط الخليج؛ ولأجل ذلك، تراجعت عن ضرب سوريا، وتقدّمت في الموضوع النووي مع إيران ، وأرسلت رسائل متعددة إلى دول المنطقة تدعوها للتأهب للاعتماد على ذاتها أمنيا، وأنها قررت نقل وتوجيه اهتمامها وتكثيف علاقاتها في العقود المقبلة مع آسيا خاصة نحو الصين والهند ، وذلك في أكبر عملية تحول إستراتيجي مخططة ومدروسة للسياسة الخارجية الأمريكية، وبمقتضى هذا المذهب فإن روسيا لم تأت إلى الشرق الأوسط على غير إرادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما بتنسيق معها لملئ الفراغ المتوقع في المنطقة على إثر الرحيل الأمريكي

المحور الثاني ـ إدارة الأدوات الدبلوماسية والعسكرية

لقد ألقت الأزمة في شبه جزيرة القرم بظلالها على العلاقات الأوروبية الروسية، حيث كشفت تلك الأزمة عن ضعف الإتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي ، في الوقت الذي أعلنت فيه عن ثقل الوزن الجيوسياسي لروسيا ، ويمكن القول أن روسيا قد اتخذت تلك الخطوة المتمثلة في ضم القرم من أجل عدة اعتبارات منها سعيها لاستعادة مكانتها العالمية، وإثباتاً منها للغرب أنه أصبح لديها القدرة على فعل ما تشاء خاصة إذا تطلبت الحاجة التدخل في المسائل التي تعتبر من صميم أمنها الإقليمي(8).

ونتيجة للخطوة الروسية بضم القرم ، قام الاتحاد الأوروبي بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا خوفاً من تعاظم الوجود الروسي في البحر الأسود مما يهدد الأمن الأوروبي بصفة مباشرة ، ويعرضه للخطر، وعلى الرغم من وجود علاقات بين الجانبين، فإن التوجّس بينهما مازال قائما، فأوكرانيا لم تعد مجرد ساحة للتجاذب بين روسيا وأوروبا فقط ، بل تحولت لساحة مواجهة فيما بينهما، يحاول كل طرف فيه كسب أوكرانيا أو أجزاء منها إلى صفه، وحماية نفوذه ودعم اقتصاده وتعزيز حضوره وضمان أمنه من أي تهديد.

ولذلك إبان الأزمة الأوكرانية تعرضت العلاقات الأوروبية الروسية لتوترات نتيجة للتخوفات الموجودة بين الطرفين، وقد توحّدت ردود الفعل الدولية مع الإتحاد الأوروبي بالإدانة والرفض لما حدث من قبل روسيا، ووصفت عملية ضم القرم بأنها غير شرعية ولا تتفق مع القانون الدولي، وقد سارع كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا بهدف الضغط السياسي عليها مع استبعاد الخيار العسكري، والحديث عن العقوبات لا يقتصر على الشق الاقتصادي وإن كان هو الأكثر تأثيراً، بل هنالك ـ أيضا ـ ضغوطات دبلوماسية مارسها الغرب على الروس من أجل إثناء الروس عن تدخلهم في الأزمة الأوكرانية وضمهم لشبه جزيرة القرم ، ولا شكّ أن خروج أوكرانيا من المجال الروسي ، وتحوّل نظامها السياسي الجديد إلى نظام حليف للولايات المتحدة وأوروبا ، سيشكل هزيمة جيوسياسية من الصعب الاعتقاد بأن روسيا ستسلم بها بسهولة ؛ إذ تنظر موسكو إلى التطورات الحاصلة في كييف وتداعياتها باعتبارها تهديدا مباشراً للمصالح الحيوية الروسية العليا وللأمن القومي الروسي.

ومن جملة المخاوف المباشرة التي أثارت حساسية بالغة لدى الإدارة الروسية في الأزمة الأوكرانية الأخيرة ، الخشية من أن تندفع كييف نحو إلغاء اتفاقية خاركوف ، الموقعة بين الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" والرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش"، بخصوص تمديد وجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء سيفاستوبول، في شبه جزيرة القرم، من عام 1917 حتى عام 2042، مقابل مساعدات اقتصادية تقدمها روسيا لأوكرانيا، منها خفض في أسعار الغاز. وهذا ما يفسر مسارعة مجلس الشيوخ الروسي بتفويض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بطلب منه بـ"استخدام القوات المسلحة الروسية حتى عودة الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى شبه جزيرة القرم"، وفقا لما جاء في نص التفويض، ونقل الكرملين عن بوتين قوله في الطلب " في ما يتعلق بالوضع الاستثنائي في أوكرانيا والتهديد الذي يطال حياة المواطنين الروس، أتقدم إلى مجلس حكام المناطق الروسية بطلب لاستخدام قوات الاتحاد الروسي المسلحة على الأراضي الأوكرانية إلى حين عودة الوضع السياسي في هذا البلد إلى طبيعته"[9] .

كما وتدرك موسكو أن عليها أخذ ردود الفعل الأميركية والأوروبية الغربية بعين الاعتبار، في أي خطوة عسكرية نوعية قد تقدم عليها ضد أوكرانيا، لما تمثله أوكرانيا بالنسبة لدول الناتو من الناحية الجيوسياسية والاستراتيجية، فهي تقع في وسط أوروبا وتملك حدوداً مع مولدوفا وبولندا وسلوفينيا ورومانيا وهنغاريا، وتطل على البحر الأسود وبحر الآزوف.

هذا فضلاً عن أن روسيا ليس من مصلحتها التورط في مواجهة عسكرية مفتوحة في أوكرانيا، يصعب احتواء نتائجها وتداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية السلبية، ومنع تأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي سيؤدي تدهورها إلى إلحاق أضرار سياسية واقتصادية كبيرة بروسيا.

فعلياً استنهضت الأزمة الاوكرانية أجواء الحرب الباردة الكامنة، كما حقق رغبات فريق معسكر "الصقور" الأميركي، مطالبين الإدارة الأميركية التخلي عن الأطر الدبلوماسية وإنتاج سياسات تصعيدية، بذريعة أن "مصداقية" القوة العظمى وضعت على المحك مرة أخرى، وضرورة إعادة الاعتبار للمؤسسة والخيار العسكري للتعامل مع روسيا بمحاذاة حدودها الإقليمية([10]) ، كما أن روسيا لم تنتظر طويلا تقلبات الأوضاع السياسية في أوكرانيا ودخول حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة على خط الأزمة ، وسارعت لنشر قوات عسكرية في شبه جزيرة القرم لحماية منفذها البحري الحيوي على البحر الأسود، ومن ضمن الخيارات العسكرية الأخرى يبرز نشر

قوات خاصة أميركية تنقل جوا في الحال إلى أوكرانيا وقد يندرج ارسالها تحت بند توفير التدريبات التكتيكية للوحدات الصغيرة الأوكرانية المختارة، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من إرسال القوات الأمريكية كان لتوفير الدعم لقوات المعارضة في قتالها الحكومات المناوئة للسياسة الأميركية، وإعدادها للعمل خلف خطوط القوات الروسية في حال نشوب حرب على الأراضي الأوروبية.

في الصراع الأوكراني اقتصر دور الأمم المتحدة على كونها مجالاً للاتهامات وورقة ضغط بيد الدول العظمى من خلال التلويح أو استعمال الفيتو كلما كان القرار لا يتطابق مع مصالحها، ولم تنجح الأمم المتحدة بوضعها المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة كبشر، فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشية لائقة، فحقوق الإنسان غير قابلة للتجزؤ، لذلك كان ضعف الاهتمام من جانب القوى المهيمنة على قرارات مجلس الأمن(11).

ويمكن القــول أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أول من بدأت بوضع الضغوطات الدبلوماسية وممارسة الحصار السياسي على روسيا بشأن الأزمة الأوكرانية ؛ وذلك من خلال قرار الولايات المتحدة ومعها بعض الدول في مجموعة الدول الصناعية الثماني، وهي بريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا وكندا واليابان ، وتعليق مشاركتها في الاجتماعات التحضيرية لقمة هذه المجموعة التي عقدت في منتجع سوتشي في روسيا في يونيو 2015. كما استدعت بعض تلك الدول، مثل كندا، سفراءها للتشاور معهم. وكانت هناك نقاشات بشأن مدى إمكانية طرد روسيا من المجموعة ، وكما هدد الاتحاد الأوروبي باحتمال تعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول للمواطنين الروس (12)، فالعلاقات الأميركية الروسية تشهد بشكل عام توترات حقيقة ، حيث جاءت تلك التوترات مترافقة مع سعي روسيا في عهد بوتين لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفييتي، وما أوكرانيا وأزمتها إلا مثال شاهد على ذلك.

ومع ذلك، لم يغير هذا كله من منطق الإدارة الأمريكية بعدم وجود حرب باردة أميركية روسية، سواء عن اقتناع منها بذلك أو تحسب من الاعتراف بفشل مقاربتها الروسية، فكانت السياسة الأمريكية تقول "منهجنا في الولايات المتحدة ألا نتعامل مع هذا الخلاف حول أوكرانيا وسوريا كرقعة شــطرنج من زمن الحرب الباردة، أي: نتنافس مع روسيا؛ بل ثمة من اعتبر بأن تدخل روسيا في إقليم القرم في أوكرانيا وتجاهلها للتحذيرات الأميركية- الأوروبية، فضلا عن تجاهلها تحذيرا الكلفة الباهظة التي ستتكبدها دبلوماسيا بما قد يصل إلى حد العزلة الدبلوماسية الدولية إن لم تكف عن هذا

التدخل، ما هو إلا حصيلة لسياسات الإدارة الأمريكية إدارة أوباما ، ولم تقتصر أدوات الصراع حول القرم بالأدوات الدبلوماسية والعسكرية فقط، بل استخدمت القوى الغربية أدوات اقتصادية - أيضا - لتفعيل الضغوطات على الجانب الروسي في حين أن الروس استخدموا سياسات مضادة للحدّ من كلفة تلك العقوبات التي فرضت عليهم.

المحور الثالث ـ إدارة الأدوات الاقتصاديـــــــة:

نتيجة للتدخل الروسي في أوكرانيا، وعدم الاستجابة لمطالب الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية, ونتيجة لانضمام شبه جزيرة القرم لروسيا أدّى ذلك إلى طرد روسيا من مجموعة دول الثمانية ، و- أيضاً- فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية تعرف بعقوبات المستوى الثالث ، والتي تستهدف قطاعات كاملة للاقتصاد الروســي[13] ، وكنتيجة لتلك العقوبات التي فرضتها الدول الغربية والولايات المتحدة عززت روسيا من سياساتها الاقتصادية وعملت على إنماء الشراكة بينها وبين كلاً من الصين وتركيا على وجه الخصوص كسياسة عكسية لجملة العقوبات التي فرضها عليهم الغرب.

بعد تدخل القوات الروسية في أوكرانيا نتيجة للأزمة التي حصلت في أواخر العام 2013 وضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس من العام 2014 ودعمها للانفصاليين[14]، تسارعت التفاعلات وردود الفعل الغربية للرد على الخطوة الروســية ، تنديدا وتهديدا بالكلفة العالية المترتبة على قرار موسكو بضم شبه جزيرة القرم، حيث قام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمقاطعتها اقتصاديا، بيد أن موسكو لم تلق اهتماما لتلك التهديدات محذّرة أن الضرر سيعود على أصحابه بدرجة أكبر سيما وأن حجم التبادل التجاري مع أوروبا بشكل خاص يميل لصالح روسيا لا سيما في قطاع الطاقة والغاز الطبيعي بالغ الأهمية للعجلة الاقتصادية الأوروبية ، وسريعاً ما ظهرت بوادر التصدع داخل المعسكر الأوروبي، خلافاً للتهديدات الأميركية ، والتي أوجزتها كل من بريطانيا وألمانيا بالإعراب عن عدم حماستهما لمقاطعة روسيا تجارياً نظراً للتداخل المتشعب بين الاقتصاديات الثلاث وعدم الجدوى السياسية من المضي بالخطوة الأميركية، بينما لا تزال عدداً من الدول الأخرى في طور الانتظار والترقب لما ستؤول إليه التطورات، تعبيراً عن الخشية من الانقياد الأعمى وراء رغبات واشنطن، والتي يرجح أن تبقى خيارات تبادلها التجارية مفتوحة مع موسكو ، ومن بين تلك الدول، تبرز بريطانيا والتي يعتمد اقتصادها، في بعض تجلياته ، على التسهيلات المصرفية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الهائلة، وارتأت

لندن الرد عبر مؤسستها الإعلامية العريقة بي بي سي، التي أوضحت أن الحكومة البريطانية تتفادى إكراهها بإنزال عقوبات اقتصادية ضد روسيا، وقالت المؤسسة استنادا إلى مذكرة حكومية رسمية أنه يتعين على المملكة المتحدة عدم دعم إجراءات العقوبات الاقتصادية للفترة الراهنة أو إغلاق مركز لندن المصرفي أمام الروس، وفي سعي الحكومة طمأنة حلفائها أفادت الوثيقة أنه ينبغي على مجلس الوزراء دعم خطط الطوارئ للاتحاد الأوروبي والعمل على توفير مصادرغاز بديلة لأوكرانيا في حال أقدمت روسياعلى وقف ضخ الغاز إليها(15).

وفي بند إجراءات التضييق على روسيا، أوضحت المذكرة أن المسؤولين البريطانيين ينظرون في فرض قيود على إصدار تأشيرات دخول للمسؤولين الروس للبلاد، إسوة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى ، إذ تلقى تأييداً أميركياً.

تدرك الولايات المتحدة جيداً أن روسيا أخذت بالاعتبار مسألة تهديدها بفرض عقوبات اقتصادية عليها، وما المضي قدما بمسارها إلا دلالة واضحة على عزمها تحمل نتائج ما ستؤدي إليه إجراءات حماية مصالحها الوطنية ، والعقوبات الاقتصاديــة ، بشكل عام، تترك آثاراً ضارة على المواطنين المستهدفين ، بيد أن روسيا تتمتع بميزات اقتصادية عديدة، على رأسها تنعمها بطفرة مالية في احتياطاتها المصرفية وتحقيقها اكتفاءً ذاتيا لاحتياجاتها يعينها على تثبيت تصميمها بالذهاب إلى الحد الأقصى المراد، وقد استفادت دون أدنى شك من إجراءات التفلت من العقوبات الاقتصادية خاصة التي طبقتها إيران، وربما بتعاون مع روسيا في بعض المجالات ، ومن ضمن التدابير الأخرى جرى تداول الدول الغربية فيما بينها لإقصاء روسيا عن مجموعة الدول الصناعية الثمانية ، التي تخطت الخطوة الراهنة المعلنة بمقاطعة دورة انعقاد المجموعة التي كانت مقررة في روسيا في العام 2015(16)، كما لوحت الولايات المتحدة مراراً بنيتها تفعيل "قانون ماغنيتسكي" القاضي بفرض عقوبات فردية على شخصيات روسية ، وقد يذهب أبعد من ذلك لإقصاء روسيا عن عضوية منظمة التجارة الدولية.

وتعتقد الدوائر الغربية أن باستطاعتها مفاقمة أزمة نمو القوات العسكرية الروسية عبر تطبيق عقوبات اقتصادية مكثفة لإبقاء الضغط قائما على روسيا أمام نية الرئيس الروسي المضي قدما في تعزيز موطئ قدمه في شبه جزيرة القرم، وإدراك موسكو أن إجراءات المقاطعة تتراجع فعاليتها مع تعاظم تردد الدول الأوروبية، لا سيما ألمانيا وبريطانيا وقد تنضم إليهما فرنسا - أيضا- حيث إنّ تشابك مفاهيم المصالح الوطنية بين الدّول الأوروبية والولايات المتحدة يلقي ظلاله على العلاقات المشتركة بينها، سيما وأن الجانب

الأوروبي يعتبر ديمومة تدفق الغاز الروســـي والإتجار مع روسيا أمر يصب في صميم مصالحه الوطنية وليس الانحياز لاتخاذ موقف من أوكرانيا فقد أشارت ألمانيا إلى رغبتها في بقاء روسيا عضواً في مجموعة الدول الصناعية الثمانية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تستورد نحو 40% من احتياجاتها للطاقة من الغاز الروسي الأمر الذي حفز التكهنات حول قيام المستشارة الالمانية (أنجيلا ميركل) بدور دبلوماسي رئيسي لحل الأزمة الأوكرانية ، وكردة فعل على العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا، نجد أن الروس استخدموا- أيضاً- سياسات اقتصادية مضادة للتخفيف من تلك الأعباء التي قد تلقي على عاتق اقتصادهم الوطني.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عانت روسيا تدهورا شديدا تمثل في ضعف اقتصادها واستثماراتها الداخلية، الذي انعكس سلبا على سياستها الخارجية ومكانتها بين الدول، وبعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد استراتيجية جديدة تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية. الشيء الذي ظهر جليا على سياسة روسيا الخارجية حينما أعلن رئيسها أن سنوات الضعف والمهانة قد ولت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي(17).

حيث أن طموح روسيا الممتد وقدرتها الإستراتيجية العميقة أدّت إلى زيادة تخوفات الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي من عودة محتملة للإمبراطورية السوفياتية، خاصة بعد زيادة فلاديمير بوتين الضغوط السياسية على أوكرانيا وضمه لشبه جزيرة القرم.

وقد نشطت الدبلوماسية الروسية في العقدين الأخيرين في المنطقة العربية، حيث كان التوجه الروسي إلى المنطقة العربية، هذا التوجه الذي لا تسعى فيه روسيا إلى مجرد تحقيق المكاسب السياسية أو أن تتمكن من ممارسة دور أمنى أو عسكري لمنافسة الدور الأمريكي المتواجد بقوة في المنطقة العربية، وإنما كانت تعمل من أجل شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية تتمكن من عائد اقتصادي مباشر لروسيا، ولذلك كانت المصالح الروسية في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية للتركيز على مصادر الطاقة، ومن خلال التعاون التقني في المجالات الصناعية، بالإضافة إلى التعاون العسكري، وبذلك كان مجال الطاقة على قمة أولويات السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية، سيما دول الخليج العربي، حتى أصبح قطاع الطاقة هو جوهر الشراكة العربية الروسية، وذلك من خلال ضمان حد أدنى لأسعار النفط، واستقرار الأسواق النفطية،

إضافة إلى ذلك السعي إلى الاستثمار في قطاعات النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج لما تمتلكه روسيا من التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وفي مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبري تنتشر فروعها حول العالم، وتعد الشركات الروسية، خاصة « لوك أويل» و« غاز بروم»، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة، وهو ما بدأته بالفعل روسيا مع العديد من الدول العربية[18].

أما التقارب مع الصين، بدأت العلاقات الروسية- الصينية في الازدهار في أعقاب الخلاف الروسي- الأوكراني، حيث كانت روسيا في حاجة إلى حليف إستراتيجي قوي لموازنة علاقاتها مع الغرب في ظل أزمتها الاقتصادية، وقد أسهمت العديد من العوامل في حدوث ذلك، مثل التقارب الجغرافي، وتحول الصين من دولة استثمارية إلى دولة استهلاكية، وتماثل أنظمة الحكم، وفي هذا السياق، يشير التقرير إلى استمرارية علاقة الاعتماد المتبادلة بين الدولتين غير المتكافئة على حساب روسيا التي ستضطر للخضوع للمتطلبات الصينية في المستقبل ، خاصة أن الأخيرة ستحرص على عدم إبداء هذا الفارق[19] .

وفي إطار تعزير العلاقة الروسية الصينية ، وفي ظاهرة تعتبر هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين موسكو وبكين ، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة الصين أربع مرات ، في أقل من ثلاث سنوات، ليعكس حجم العلاقات بين البلدين، وما يمكن أن تعطيه من دلالات حول مستقبل التقارب بين البلدين، حيث إن العلاقات بين روسيا والصين لم تقتصر على التعاون الاقتصادي فحسب كما يظن البعض، في إطار النظرة الضيقة للمصالح الاقتصادية التي يرغب كل طرف في تحقيقها عند توقيع أي اتفاقية بين الجانبين؛ بل إن رقعة المصالح المشتركة تجاوزت فكرة البعد الاقتصادي بمراحل عدة.

لا شكّ أن هناك تقارب كبير في الرؤية الروسية الصينية حول قضايا المنطقة في الشرق الأوسط، خاصة في الملف السوري والليبي ، كما أن لكلتا الدولتين مواقف متشابهة فيما يتعلق بالملف الكوري الشمالي ، والأزمة في أوكرانيا، وبحر الصين الجنوبي، كما أن لكلتا الدولتين رؤية مشتركة تعتمد على فكرة عالم متعدد الأقطاب، لذلك هناك رغبة تجمعهما في تحجيم الدور الغربي في الساحة الدولية، لإحداث نوع من التوازن بين مختلف الأقطاب، وهو ما كشف عنه مدير مركز أبحاث "كونجي" في

موسكو، المحلل الروسي المعروف ديميتري تارنين، بقوله أن روسيا والصين ، من ناحية سياستهما العالمية ، تعملان على تطبيق فكرة "العالم ثنائي الأقطاب" ضد السيادة الأمريكية، كما أنهما تدعم كل منهما الأخـــرى بصمت في محاولات حماية مناطق النفوذ، كما ويبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، قرابة 90 مليار دولار، في 2015، مع الإعـــلان عن الرغبة في أن يصل إلى 200 مليار دولار بحلول 2020، كما احتلت روسيا مكان المملكة العربية الســـعودية في تصدير النفط للصين؛ إذ تعد أكبر مصدر للنفط للصين ، مع توقعات أن يزداد التعاون في مجال الطاقة أكثر فأكثر، وفي المقابل باتت الصين أكبر مستورد للنفط من روسيا بدلاً من ألمانيا[20] .

كما كان لمجموعة شنغهاي، والتي ضمت كل من الصين، روسيا، طاجيكستان، كازخستان وقيرغيزستان ثم انضمّت إليها أوزبكستان، والتي تأسست عام 1996 ، وفي عام 2001 تم توسيع المنظمة من خلال دخول أوزبكستان إليها، ودورها البارز في تطوير وتعزيز قدرات الاقتصاد الروسي بشكل كبير[21].

وعلى مستوى التقارب الروسي التركي، تمثل الموقف التركي الأولى من الأزمة الأوكرانية بعد قيام قوات عسكرية روسية بدخول شبه جزيرة القرم في مارس 2014 في الدعوة لحل الأزمة الأوكرانية من خلال اتخاذ سياسي داخلي وتطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة؛ لكن تركيا رفضت مشاركة الإتحاد الأوروبي في فرضه عقوبات اقتصادية على روسيا، قائلة إنها ليست عضوا في الاتحاد حتى تلزم بمواقفه، كما أن العقوبات تحرمها من استغلال فرص اقتصادية كبيرة مع روسيا، كما أنّ الروابط الاقتصادية هي المحدد الأكبر للعلاقات بين البلدين، والركن الذي يمنع من تأزم أو تدهور تلك العلاقات، خاصة في ظل وجود هيئة للتعاون المشترك تسمى "المجلس الأعلى للتعاون التركي الروسي"، وتكمن أهمية هذا المسار في أن روسيا تعتبر أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا ، إذ تستورد الأخيرة سنويا 16 مليار متر مكعب من الغاز الروسي عبر الخط البحري، إضافة إلى 12% من وارداتها النفطية، وهي ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، وفي المقابل، تعد تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر سوق تصديرية لها بعد ألمانيا، وهي الوجهة الأولى للسياح الروس الذين يصل منهم إلى تركيا خمسة ملايين سائح سنويا [22] ، وقد وقع البلدان أكثر من ستين اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة خاصة في مجالات الطاقة الكهربائية وبناء سفن الشحن والنقل البحري، وبينهما تبادل تجاري يزيد على 33 مليار دولار سنويا، ويتوقع أن يرتفع إلى مئة مليار بحلول عام 2023.

هذا بالإضافة لمشروع خـط "السيل التركي" وهو مشـروع خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا ودول أوروبية ، مـرورا بالبحر الأسود إلى البر التركي ، لينتهي عند الحدود التركية اليونانية ، حيث يفترض إقامة مستودعات ضخمة للغاز، ومن ثـم توريده للمستهلكين في شـرق ووسط أوروبا، وقد أعلن عن "السيل التركي" رسميا في الأول من ديسمبر 2014 من طـرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء قيامه بزيارة إلى تركيا[23] .

ومرور أنابيب الغاز الطبيعي عبر أراضي بلد ما يكتسي أهمية بالغة ، فبالإضافة إلى تأمين هذا البلد إمدادات ثابتة ومنتظمة من هذه المادة الطاقية بأسعار تفضيلية، وتحقيق مكاسب اقتصادية، ينطوي الأمر- أيضا- على بعد استراتيجي وجيوسياسي، حيث يكتسب البلد قيمة وقدرة تفاوضية أكبر أمام جيرانه وأمام البلد المورد وباقي البلدان المستهلكة للغاز المار عبر أراضيه.

الخاتمـــــــة:

من الصعب التكهن باتجاهـات الأزمة الأوكرانية عامة وأزمة القرم خاصة ونتائجهما، ولكن ما يمكن قوله أنه ليس من مصلحة الطرفين الغربـي والروسي خروج الأمور عن السيطرة بشأنهما.

ويبدو أن روسيا لا تستطيع التراجع في أوكرانيا أو أن تتركها لتصبح جزءاً من الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، إذ فضلاً عن المشاعر القومية الروسية التاريخية تجاهها، واعتبارها جيوبولتيكيا منطقة مصالح متميزة، فإنها تقع في جوارها المباشر، وتشكل مساحة ضخمة تبلغ نحو603 آلاف كيلومتر مربع، وتتكون من كتلة بشرية كبيرة يبلغ عددها نحو48 مليون نسمة، ما يجعلها بمكانة حصانة استراتيجية أخيرة تعزل روسيا عن الغرب وحلفائه. وفي كل الأحوال، يبدو أن النفوذ الروسي في إقليم شبه جزيرة القرم وفي شرق أوكرانيا امتد هناك ليبقى بشكل أو آخر، وكل ما فعلته روسيا حتى الآن في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، يدخل في سياق فرض وقائع على الأرض ليقوي من موقفها التفاوضي، فروسيا سوف تخسـر كثيرًا إن خرجت من شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم من دون الحفاظ بطريقة أو أخـرى على نفوذها في أوكرانيا (على الأقل الحفاظ على قاعدتها البحرية العسكرية هناك).

بالرغم من تأثير العقوبات التى فرضت على روسيا من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنها ستكون غير مؤثرة بشكل كبير، خاصة على دولة كبيرة

بحجم روسيا التي لديها اكتفاء ذاتي من مواردها الأساسية إضافة إلى طفرة في الاقتصاد، أضف إلى أن أي قرار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا سيكون مأخوذ بالحسبان العلاقة الروسية الأوروبية، ولذلك فإن كل العقوبات التي فرضت حتى الآن لا تتخطى عقوبات على أشخاص بعينهم، بالإضافة إلى عقوبات رمزية تتعلق بصورة الدولة كرفض عقد قمة مجموعة الثمانية بروسيا أو تجميد عضويتها بها، وسيكون تركيز السياسة الغربية والأمريكية من خلال محاولة ردع روسيا عن أي توغل جديد في الأراضي الأوكرانية ربما عبر سياسة إظهار القوة ليس فقط اقتصاديا؛ بل محاولة بالردع أو التعامل بدبلوماسية مع روسيا إذا حاولت أن تضم أي بلد لها من أوكرانيا.

وبالرغم من العقوبات المفروضة على روسيا سواء كانت عقوبات اقتصادية أو عسكرية أو غيرها فإن روسيا تستطيع أن ترد على هذه العقوبات بعقوبات سياسية واقتصادية أكثر ضرراً من المفروضة عليها، فإن روسيا دولة عظمى ودولة نووية و- أيضاً- لها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي وتستطيع أن تستوعب جميع العقوبات التي يقدمها الغرب عليها، فهي دولة تتمتع بالاستقرار السياسي وتتمتع بوضع الإنتاج العالمي و- أيضاً - تشترك في علاقات اقتصادية واسعة مع دول أخرى مثل : الهند والصين والبرازيل ذات الاقتصاديات الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وكما يبدو أن حسابات روسيا قائمة على جملة من الرهانات، هي:

ـ إن الإدارة الأريكية لن تغامر بتصعيد مع روسيا قد يدفع العلاقة بين الطرفين إلى المقاطعة ، خاصة أن الولايات المتحدة مازالت بحاجة إلى الدور الروسي في ملفات كثيرة مثل الملف السوري والإيراني.

ـ ربما تراهن الإدارة الروسية على أن أمريكا والغرب لا يملكون الكثير من الخيارات في منطقة القـــرم التي تقع في المجال الروسي الخلفي وضمن فضاء نفوذها الجيوستراتيجي.

ـ كما وتراهـــن الإدارة الروسية على انقسام داخل المعسكر الغربي ما بين بعض القوى الأوروبية والولايات المتحدة ، وبخاصة أن نحو 77% من الغاز الذي تستعمله أوروبا يأتي من روسيا ويمر أكثره عبر أنابيب في أوكرانيا .فأي عقوبات اقتصادية واستثمارية على روسيا لن تضر روسيا فحسب، بل ستلحق اضراراً ايضاً بالدول الأوروبية.

الهوامـــــــــش :

1.جاك جوزيف أوسي، الصراع على أوكرانيا، مواضيع وأبحاث سياسية، مجلة الحوار المتمدن، بغداد، العدد 4361، 2014، ص 134.

2.عبد الحسين شعبان، عندما تفقد روسيا اوكرانيا فأنها تفقد عقلها، 21 مارس2014، صحيفة اليوم الالكترونية، السعودية، انظر: http://www.alyaum.com/article/3127951

3.محمد صالح عبدالله باسورد، مبدأ السيادة والتدخل الدولي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية مصر، 2003، ص30.

4.محمد صالح عبدالله باسورد، مبدأ السيادة والتدخل الدولي، مرجع سابق، ص31.

5.أبوبكر الدسوقي، احداث القرم والحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد196، ابريل2014، ص45.

6.عبد اللطيف حجازي، لماذا تفشل روسيا المفاوضات النووية الايرانية، المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط، مصر، 8 مايو 2014، ص34.

7.عمر نجيب، الشرق الاوسط فى متاهات الحرب الباردة، النزاعات بالوكالة اداة جديدة لتمزيق وحدة الدول، 8 ديسمبر2014، انظر: WWW.ALALAM.MA/DEF.ASP?CODELANGUE=23&ID_INFO

8.إبراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الاوروبية الروسية فى ضوء ازمة القرم، المركز العربي للبحوث والدراسات، قطر، 11 مايو 2014، ص27.

9.روسيا.. تفويض بوتين استخدام الجيش باوكرانيا،1 مارس 2014، الرسالة نت نقلا عن سكاي نيوز، انظر:

http://alresalah.ps/ar/post/89353

10. أزمة اوكرانيا: قراءة في خيارات صقور الحرب الاميركيين على روسيا، مركز الدراسات الأميركية والعربية، انظر

http://www.kassioun.org/reports-and-opinions/item

11. فيليب مورو ديفاج، الأمم المتحدة في أطوارها الأربعة، نشر مركز دراسات أمريكا والغرب، 2005، ص116.

12.هبوط كبير للأسواق الروسية مع سيطرة موسكو على القرم"، رويترز، 1 مارس 2014، انظر:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAEA220ID20140303

13.جورجينا ثروت حلمي عزيز، دراسة عن تداعيات الازمة الاوكرانية على العلاقة الروسية الامريكية2013-2015، نشرت من المركز الديمقراطي العربي، مصر، بتاريخ2016، ص16.

14. مناف قومان، ماذا حدث بعد ثلاث سنوات من العقوبات الاوروبية على روسيا، 24 مارس2017، انظر: http://www.noonpost.org/content/17229

15.ايلينا انانيفا، ماذا يعني خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بالنسبة لروسيا، 21يونيو2016، انظر:

http://katehon.com/ar/article/mdh-yny-khrwj-brytny-mn-lthd-lwrby-blnsb-lrwsy

16. William Mauldin et al.,"U.S. Suspends Trade and Investment Talks With Russia," The Wall Street Journal, March 3, 2014, at: http://online.wsj.com/news/articles

17.هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 17 يونيو 2015، انظر: http://rawabetcenter.com/archives/8387

18.عسكرة متصاعدة: مستقبل قوة روسيا في العالم بحلول عام 2025، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 28 سبتمبر2016، ص10.

19.التقرير الذي نشره معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية بعنوان " مستقبل روسيا بحلول عام 2025"، حيث يستشرف التقرير الذي شارك فيه نخبة من المتخصصين في الدراسات الروسية المستقبل الروسي في ظل المعطيات الداخلية والدولية مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية. انظر http://rawabetcenter.com/archives/32652

20. روسيا اليوم، أكبر الدول المصدرة للنفط الى الصين، 25 أبريل2017، أنظر الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/business/875170 /

21. على حسين باكير، العلاقات الاستراتيجية الصينية الروسية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد56، ابريل 2016، ص44.

22.الجزيرة نت، علاقات روسيا وتركيا "زواج كاثوليكي" رغم الخلافات، 25 نوفمبر2015، أنظر الرابط التالي :

http://mubasher.aljazeera.net/news/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA

23.خط "السيل التركي" ثمرة بعد التقارب الروسي التركي، 16 ديسمبر 2016، انظر:

http://katehon.com/ar/article/kht-lsyl-ltrky-thmr-bd-ltqrb-lrwsy-ltrky